الباب الثاني

المدخل إلى موضوع البحث

الفصل الأول: ترجمة الإمام الحاكم -رحمه الله-

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

الإمام الحاكم -رحمه الله- هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ[٣٦] بن نُعَيْم بن الحَكَم الضَّبّيّ[٣٧] الطَّهْمَانِيّ[٣٨] النيسابوري،[٣٩] المعروف بابن البيّع.[٤٠] وينسب إلى الضّبّيّ لأن جدّ جدّته هو عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان الضّبّيّ، وأم عيس هي مَتْوِيَهْ بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه، ولذلك نسب إلى الطهماني.[٤١] وأما

---

[٣٦] بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة. (انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد، "وفيات الأعيان" [بيروت: دار صادر، ١٩٧١ م].، ج. ٤، ص. ٢٨١).

[٣٧] بفتح الضاد المعجمة والباء المكسورة المشددة المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى ضبة. (انظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمد، "الأنساب" [الهند: مجالس دائرة المعارف العثمانية، حيدار آباد الدكن، ١٤٠٢ هـ].، ج. ٨، ص. ٣٨٠).

[٣٨] بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء وفتح الميم وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى إبراهيم بن طهمان. (انظر: المصدر السابق، ج. ٩، ص. ١٠٨).

[٣٩] بفتح النون وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح السين المهملة وبعد الألف باء منقوطة بواحدة وفي آخرها الراء. (انظر: المصدر السابق، ج. ١٣، ص. ٢٣٤).

[٤٠] بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المثناة من تحتها وتشديدها وبعدها عين مهملة. (انظر: "وفيات الأعيان"، ج. ٤، ص. ٢٨١).

[٤١] الصريفيني، إبراهيم بن محمد، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور" [بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ].، ص. ١٥.

النيسابوري، فلأنه من أهل نيسابور، وتقع اليوم في شرق إيران،[٤٢] وهي من أزهر مدن خراسان.[٤٣] قال الحموي -رحمه الله- عنها: "مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدِن الفضلاء ومنبع العلماء، لم أر فيما طوّفت من البلاد مدينة كانت مثلها".[٤٤]

كنّي الإمام الحاكم -رحمه الله- بأبي عبد الله، ولقّب بابن البيع. قال السمعاني -رحمه الله-: "هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة".[٤٥] وأما لقب "الحاكم" فكان لتقلده منصب القضاء،[٤٦] كما لقّب بـ"الحافظ" لقوة حفظه.[٤٧]

المبحث الثاني: مولده ونشأته ورحلته العلمية

ولد الإمام الحاكم -رحمه الله- يوم الاثنين، ثالث شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة في مدينة نيسابور.[٤٨] ونشأ في أسرة صالحة وبيئة مباركة، في مدينة

---

[٤٢] محمد بن محمد حسن شراب، "المعالم الأثيرة في السنة والسيرة" [بيروت: دار القلم، ١٤١١ هـ].، ص. ١٠٨.

[٤٣] السمعاني، "الأنساب"، ج.١٣، ص. ٢٣٤.

[٤٤] الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، "معجم البلدان" [بيروت: دار صادر، ١٩٩٥ م].، ج. ٥، ص. ٣٣١.

[٤٥] السمعاني، "الأنساب"، ج. ٢، ص. ٤٠٠.

[٤٦] ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ج.٤، ص. ٢٨١.

[٤٧] الجابري، أحمد بن إبراهيم، "مرويات فضائل علي بن أبي كالب في مستدرك الحاكم" [الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٥ هـ].، ص. ٨٢.

[٤٨] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

اشتهرت بانتشار العلم واجتماع العلماء، مما أثر في شخصيته، فأحب العلم وأهله منذ صغره. قال أبو إسحاق الصريفيني -رحمه الله-: "بيته بيت الصلاح والورع".[٤٩] وكان والده عالما محدثا ذا مكانة عالية بين أهل العلم، فقد ذكر الحاكم -رحمه الله- أنَّه سأل أبا الطيب الصعلوكي غير مرة أن يحدثه فأبى، وقال: "كان صديق أبي، فمشى معي إليه، وسأله فأجاب، ثمَّ قصدته بعد ذلك غير مرة، فقال: أنا أستحي من أبيك أن أردَّه إذا سألني، فأما التحديث فليس إليه سبيل".[٥٠]

بدأ الإمام الحاكم -رحمه الله- طلبه للعلم في سن مبكرة، فكان أول سماعه للحديث وهو ابن تسع سنين، وذلك سنة ثلاثين وثلاثمائة.[٥١] وقد استملى على أبي حاتم بن حبان – رحمه الله- في سنة أربع وثلاثين، وهو ابن ثلاث عشرة سنة.[٥٢] وقرأ القرآن على قراء خراسان والعراق، وتفقه على يد الإمام أبي الوليد حسان بن محمد القرشي، والأستاذ أبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي -رحمهما الله-.[٥٣] وتلقى فنون الحديث عن أبي علي

---

[٤٩] الصريفيني، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، ص. ١٥.

[٥٠] أبو معاوية، مازن بن عبد الرحمن، مقدمة التحقيق لكتاب "تاريخ نيسابور" [بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٧ هـ].، ص. ٩.

[٥١] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "تاريخ بغداد" [بيروت: دار الغربي الإسلامي، ١٤٢٢ هـ].، ج. ٣، ص. ٥٠٩.

[٥٢] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٢، ص. ٥٧١.

[٥٣] الصريفيني، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، ص. ١٦.

الحافظ، والجعابي، وأبي أحمد الحاكم، والدارقطني -رحمهم الله- وغيرهم.[٥٤] كما اختص بصحبة إمام عصره أبي بكر محمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي -رحمه الله-، فكان من خواصه وأعيان أصحابه، يراجعه في مسائل الجرح والتعديل وعلل الحديث، ويقدمه على أقرانه، مما يدل على مكانة العلمية الرفيعة.[٥٥]

ولما كانت الرحلة من سنن أهل الحديث، فقد ارتحل الحاكم -رحمه الله- بعد أن أخذ عن علماء بلده. قال السمعاني -رحمه الله-: "له رحلة إلى العراق، والحجاز، ومَرْوُ،[٥٦] وما وراء النهر[٥٧]".[٥٨] وكانت أُولى رحلاته إلى العراق سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وهو ابن عشرين سنة،[٥٩] كما ذكر الذهبي -رحمه الله-: "ارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين

---

[٥٤] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٢، ص. ٥٧٢.

[٥٥] الصريفيني، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، ص. ١٦.

[٥٦] مدينة مرو قديمة تعرف بمرو الشاهجان، وتعد المدينة حاليا لليونسكو. (انظر: محمد بن حوقل، "صورة الأرض" [بيروت: دار الصادر، ١٩٣٨ م].، ج. ٢، ص. ٤٣٤.

[٥٧] هي المنطقة الواسعة المحصورة ما بين نهري سيحون وجيحون وما حولهما وتسمى اليوم تركستان. وقد كان نهر جيحون القديم يعد الحد الفاصل بين الأقوام الناطقة بالفارسية والناطقة بالتركية. وتؤلف هذه المنطقة اليوم تركستان الروسية، وتضم ولايات كازغستان، كيركيزيستان، أوزبكستان، تادجيكستان، وتركمنستان، تمييزا لها عن تركستان الصينية الحالية المسماة سينكيانغ. (انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير، موقع الإسلام، ج. ٢، ص. ٢٨٩).

[٥٨] السمعاني، "الأنساب"، ج. ٢، ص. ٤٠١.

[٥٩] الصريفيني، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، ص. ١٦.

سنة".[٦٠] ثم دخل الكوفة في سنة نفسها،[٦١] وتوجه بعد ذلك إلى خراسان سنة ثلاث وأربعين.[٦٢] وأما رحلته الثانية إلى الكوفة فكانت سنة خمس وأربعين.[٦٣] كما ارتحل لإملاء الحديث إلى ما وراء النهر سنة خمس وخمسين،[٦٤] ثم تولى القضاء في نيسابور سنة تسع وخمسين.[٦٥] ورحل إلى العراق والحجاز مرة أخرى سنة ثمان وستين،[٦٦] وقيل: سنة سبع وستين.[٦٧]

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه

كانت رحلات الحاكم النيسابوري -رحمه الله- المبكرة إلى العراق والحجاز وما وراء النهر فرصة ثمينة للقاء عدد كبير من العلماء وطلب الأسانيد العالية. وقد أشار عدد من العلماء إلى كثرة شيوخه، فقال ابن عساكر -رحمه الله-: "ليس يمكن حصر شيوخه، فإن

---

[٦٠] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٢، ص. ٥٧١.

[٦١] الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابور، "معرفة علوم الحديث" [بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٤ هـ].، ص. ٥٣٤.

[٦٢] الصريفيني، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، ص. ١٦.

[٦٣] الحاكم، "معرفة علوم الحديث"، ص. ٥٣٥.

[٦٤] الحاكم، "معرفة علوم الحديث"، ص. ٥٣٥.

[٦٥] المصدر السابق، ص. ٤٣٤.

[٦٦] الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" [الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ].، ج. ٣، ص. ٨٥٢.

[٦٧] ابن عساكر، علي بن الحسن، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري" [بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤ هـ].، ص. ٢٢٨.

معجمه على شيوخه يقرب من ألفي رجل".[٦٨] وقال السبكي -رحمه الله-: "وشيوخه الذي سمع منهم بنيسابور وحدها نحو ألف شيخ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضا".[٦٩] وقال الذهبي -رحمه الله-: "لحق الأسانيد العالية بخراسان، والعراق، وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع نيسابور وحدها من ألف نفس".[٧٠]

ومع كثرة رحلاته، كان لتواضعه أثر كبير في تنوع شيوخه، إذ كان يأخذ العلم ممن هو دونه سنا وسندا، ومن أقرانه كذلك. قال السبكي -رحمه الله-: "كتب من غير واحد أصغر منه سنا وسندا".[٧١] وقال الذهبي -رحمه الله-: "ما زال يسمع حتى سمع من أصحابه".[٧٢]

---

[٦٨] المصدر السابق، ص. ٢٢٨.

[٦٩] السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى" [هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ].، ج. ٤، ص. ١٥٦.

[٧٠] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٢، ص. ٥٧١.

[٧١] السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٥٧.

[٧٢] الذهبي، "تذكرة الحفاظ" [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ].، ج. ٣، ص. ١٦٢.

ونظرا لكثرة شيوخه، تكتفي الباحثة بذكر أشهرهم، أما شيوخه في كتاب المستدرك فقد أحصاهم الدكتور محمود الميره في رسالته *الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين*، فبلغ عددهم ٤٤٦ شيخا.[٧٣]

ومن أشهر شيوخه:

١. أبوه، عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت ٣٣٩ هـ).

٢. أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصّبغي النيسابوري (ت ٣٤٢ هـ).

٣. أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري، المعروف بابن الأخرم (ت ٣٤٤ هـ).

٤. أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصمّ (ت ٣٤٦ هـ).

٥. الحافظ أبو عليّ الحسين بن عليّ بن يزيد النيسابوري (ت ٣٤٩ هـ).

٦. أبو بكر أحمد بن كامل بن خَلف بن شجرة البغدادي (ت ٣٥٠ هـ).

٧. أبو محمد دَعْلج بن محمد بن دعلج السِّجزي (ت ٣٥١ هـ).

٨. عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت ٣٥١ هـ).

٩. محمد بن حبان بن أحمد البستي التميمي (ت ٣٥٤ هـ).

---

[٧٣] التمبكتي، عبد العزيز بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، رسالة الدكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٦ هـ، ص. ٢٠.

١٠. حمزة بن محمد بن عليّ بن العباس الكناني (ت ٣٥٧ هـ).

١١. أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (ت ٣٦٨ هـ).

١٢. أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحكم النيسابوري (ت ٣٧٨ هـ).

١٣. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).

وأما تلاميذه، فقد كثروا حتى رحل إليه طلاب العلم من مختلف الآفاق، لما اشتهر به من سعة العلم وكثرة الرواية، واتفاق العلماء على إمامته. قال السبكي -رحمه الله-: "رحل إليه من البلاد لسعة علمه وروايته واتفاق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين، وحدث عنه في حياته".[٧٤] وقد روى عنه جماعة من أهل العراق وخراسان، منهم: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطنيّ الحافظ، وهو من شيوخه، وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ البغدادي، وأبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو القاسم عبيد الله ابن أحمد الأزهري، وأبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي، وجماعة غيرهم.[٧٥]

---

[٧٤] السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٥٧.

[٧٥] انظر: السمعاني، "الأنساب"، ج. ٢، ص. ٤٠١.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه

لم يكن الحاكم النيسابوري -رحمه الله- مجرد راو للحديث أو حافظ للأسانيد، بل كان علما من أعلام هذا الفن، اجتمع فيه الحفظ والدقة، والرحلة في طلب العلم، والتواضع في التلقي، حتى استحق أن يُعَدَّ من كبار أئمة الحديث في عصره. وقد أثنى عليه جمع من كبار العلماء، ممن عاصروه أو جاؤوا بعده، فشهدوا له بالإمامة، وسعة الرواية، وعلو الكعب في هذا الميدان. ويعد هذا الثناء العلمي شهادة معتبرة في التوثيق والتقويم.

ومن أقوالهم فيه ما قاله السُّلمِي -رحمه الله-: "سألت الدارقطني -رحمه الله- أيهما أحفظ ابن منده أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظا".[٧٦] وقال الخليلي -رحمه الله- : "عالم عارف، واسع العلم ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه".[٧٧] وقال: "ناظر الدارقطني -رحمه الله- فرضيه، وهو ثقة واسع العلم".[٧٨] وقال الخطيب البغدادي -رحمه الله-: "كان من أهل الفضل، والعلم، والمعرفة، والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة".[٧٩]

وقال ابن طاهر -رحمه الله-: "سألت سعدا الزنجاني الحافظ بمكة، وقلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ فقال: من؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر،

---

[٧٦] ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري"، ص. ٢٢٩.

[٧٧] الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، ج. ٣، ص. ٨٥١.

[٧٨] المصدر السابق، ص. ٨٥٢.

[٧٩] الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ٥٠٩.

وابن منده بأصبهان، والحاكم بنيسابور. فسكت، فألحت عليه، فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفا".[٨٠] وقال ابن الصلاح -رحمه الله-: "الحافظ الذي لا يُستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه".[٨١] وقال الذهبي -رحمه الله-: "كان من بحور العلم".[٨٢]

المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي

أ. عقيدته

قد وجهت إلى الإمام الحاكم -رحمه الله- اتهامات باطلة في العقيدة، مع أن الأمة قد أجمعت على جلالة قدره، واعتبرته من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم الدين. ومن

---

[٨٠] السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٧، ص. ٢٢١.

[٨١] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "طبقات الفقهاء الشافعية" [بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢ م].، ج. ١، ص. ١٩٨.

[٨٢] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٢، ص. ٥٧٢.

تلك الإتهامات ما نسب إليه من القول بأنه أشعري[٨٣] المعتقد، كرامي[٨٤] المنهج، شيعي[٨٥] ورافضي[٨٦] في المذهب.

أولا: القول بأنه أشعري المعتقد.

رمي الإمام الحاكم -رحمه الله- بانتساب إلى العقيدة الأشعرية، حيث ذكره ابن عساكر -رحمه الله- في الطبقة الثانية من أصحاب أبي الحسن الأشعري،[٨٧] غير أن ابن عبد الهادي -رحمه الله- أنكر ذلك فقال: "قد كذب وافترى على هذا وساق له ترجمة

---

[٨٣] الأشاعرة طائفة من أهل الكلام ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري بعد خروجه من المعتزلة. سعى من خلالها إلى الدفاع عن عقيدة أهل السنة، لكنه استخدم في ذلك منهج علم الكلام، أي أسلوب الجدل العقلي والمنطقي. وعلى الرغم من أنه ردّ على المعتزلة في كثير من المسائل، إلا أن اعتماده على المنهج العقلي أدى إلى تسرب بعض أفكارهم إلى مذهبه، خاصة في باب الصفات والقدر. ولهذا، فإن الأشعرية وإن انتسبوا إلى أهل السنة، إلا أن منهجهم يختلف في بعض الجوانب عن منهج السلف الصافي، بسبب اعتمادهم الكبير على التأويل العقلي في مسائل العقيدة. (انظر: المحمود، عبد الرحمن بن صالح، "موقف ابن تيمية من الأشاعرة" [الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٥ هـ].، ج. ١، ص. ٤٣٧).

[٨٤] أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، وكان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه، وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة. (انظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، "الملل والنحل" [مؤسسة الحلبي].، ج. ١، ص. ١٠٨).

[٨٥] هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. (انظر: المصدر السابق، ص. ١٤٦).

[٨٦] مذهب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين، فإن الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهما. والرافضة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور السابقين الأولين وتجحد من سنة رسول الله ﷺ أعظم مما جحد به الخوارج، وفيهم من الكذب والافتراء والغلو والإلحاد. (انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى" [السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥ هـ].، ج. ٢٨، ص. ٥٢٧).

[٨٧] ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري"، ص. ٢٠٧.

طويلة، وهو كذلك وفوق ذلك".[٨٨] كما ذكره أيضا في عداد من ورد عنهم مجانبة الأشاعرة ومجانبة الأشعري وأصحابه، فقال: "الإمام الكبير الحافظ، كان مجانبا لهم".[٨٩]

ومما يؤكد صفاء عقيدته -رحمه الله- إقراره باستواء الله تعالى على العرش، وروايته لقول الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- فيه، حيث قال: "فضائل هذا الإمام مجموعة عندي في أوراق كثيرة، وهي أشهر وأكثر من أن يحتملها هذ الموضع. وأنا أذكر في هذا الموضع من دقيق كلامه الذي أشار إليه إمام فقهاء عصره أبو العباس بن سريج ما يستدل به على كثير من علومه".[٩٠] ثم نقل قوله: "سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى، فوق سبع سماواته، فهو كافر بربه، يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه..." إلى آخر الحديث.[٩١]

ثانيا: القول بأنه كرامي المنهج.

قال الذهبي -رحمه الله- في ترجمة إسحاق بن حمشاد، وهو شيخ الكرامية ورأسهم بنيسابور، إن الحاكم -رحمه الله- أطال في وصفه، وهذا يدل على ميله إلى الكرامية، كما

---

[٨٨] ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن، "جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر" [مخطوط نشر في برناميج جوامع الكلم المجاني التابع، ٢٠٠٤ م].، ص. ١٤٩.

[٨٩] المصدر السابق، ص. ١٥١.

[٩٠] الحاكم، "معرفة علوم الحديث" [الهند: جمعية دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٦ هـ].، ص. ٨٣.

[٩١] المصدر السابق، ص. ٨٤. الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

عظم في تاريخه محمد بن كرام.[٩٢] وقال -رحمه الله- أيضا في ترجمة ابن قتيبة: "عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية، ثم ما رأيت لأبي محمد في كتاب مشكل الحديث ما يخالف طريقة المثبِّتة والحنابلة، ومن أن أخبار الصفات تمر ولا تتأول، فالله أعلم".[٩٣] وقد رد عليه السلوم -رحمه الله-[٩٤] بقوله: "كلا، ما الحاكم بكرامي، ولا هو يميل إليهم، ولكنهم اتفقوا مع أهل السنة في أصل الإثبات، ثم هم غلوا في ذلك حتى انتهوا إلى التشبيه والتجسيم فيما قيل".[٩٥]

ثالثا: القول بنسبته إلى التشيع ورفض المذهب.

لقد نسب الإمام الحاكم -رحمه الله- إلى التشيع، بل إلى الرفض عند بعضهم. فقد قال أبو ذر الهروي -رحمه الله- وهو من تلاميذه: "كنا في حلقة الحاكم أبي عبد الله بن البيع الحافظ بنيسابور، إذا أخرج عن السدي في الصحيح نتغامز عليه، وذلك أنه روى حديث الطير ولم يتابعه أحد عليه، وكان ينسب إلى التشيع".[٩٦] وتبعه الخطيب البغدادي

---

[٩٢] الذهبي، محمد بن أحمد، "تاريخ الإسلام" [بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ].، ج. ٢٧، ص. ٦١.

[٩٣] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٠، ص. ٣٨٥.

[٩٤] محقق الكتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل للحاكم.

[٩٥] السلوم، أحمد بن فارس، "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل للحاكم" [بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ].، ص. ٢٤.

[٩٦] أبو طاهر، أحمد بن محمد، "معجم السفر" [مكة: المكتب التجارية].، ص. ٢٣٩، رقم. ٧٨٢.

-رحمه الله- فقال: "وكان ابن البيع يميل إلى التشيع".[٩٧] وقال أبو إسماعيل الأنصاري -رحمه الله-: "ثقة في الحديث، رافضي خبيث".[٩٨] وقال الذهبي -رحمه الله-: "كان يميل إلى التشيع".[٩٩] وقال الزركشي -رحمه الله-: "كان عند الحاكم ميل إلى علي -رضي الله عنه-، ونعيذه بالله من أن يبغض أبا بكر أو عمر أو عثمان -رضي الله عنهم-".[١٠٠]

ويبدو أن سبب هذه التهمة إخراجه حديث الطير، حيث ورد أن النبي ﷺ قال: (اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء علي)،[١٠١] الذي حكم الحاكم -رحمه الله- بصحته على شرط البخاري ومسلم -رحمهما الله- وأورده في المستدرك،[١٠٢] مع أن حديث الطير ضعيف. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم، والمعرفة بحقائق النقل".[١٠٣] ولكن قد روي عن الحاكم -رحمه الله- نفسه أنه ضعّف هذا الحديث، إذ قال أبو عبد

---

[٩٧] الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ٥١٠.

[٩٨] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٢، ص. ٥٧٢.

[٩٩] المصدر السابق، ج.١٢، ص. ٥٧٣.

[١٠٠] الزركشي، محمد بن عبد الله، "النكت على مقدمة ابن الصلاح" [الرياض: أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ].، ج. ١، ص. ٢١٩.

[١٠١] الحاكم، محمد بن عبد الله، "المستدرك على الصحيحين" [دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ].، ج. ٥، ص. ٦٠٣.

[١٠٢] الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ٥١٠.

[١٠٣] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، "منهاج السنة النبوية" [جامعة الإمام السعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ].، ج. ٧، ص. ٣٧١.

الرحمن الشاذياخي -رحمه الله-: "كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير، فقال: لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي -رضي الله عنه- بعد النبي ﷺ".[١٠٤]

وكذلك أخرج حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه)،[١٠٥] والحديث صحيح. كما قال الذهبي -رحمه الله-: "طرقه كثيرة وهو أصح".[١٠٦] وعلى هذا، فهذه التهمة غير صحيحة، إذ غاية جمع الحاكم -رحمه الله- لهذا الحديث أنه حكم بصحته، ولولا ذلك لما أورده في المستدرك، ولا يدل على ذلك على تقديم عليّ -رضي الله عنه- على أبي بكر -رضي الله عنه-، إذ إن للأحاديث المعارضة ما هو أقوى لا يمكن دفعه، وكيف يظن بالحاكم -رحمه الله- مع سعة حفظه أن يقدم عليا -رضي الله عنه- على أبي بكر -رضي الله عنه-، ومن فعل ذلك فقد طعن في المهاجرين والأنصار.[١٠٧]

ومن أسباب هذه التهمة أيضا أن الحاكم -رحمه الله- امتنع عن التحديث في فضل معاوية -رضي الله عنه-، فلم يخرج في المستدرك أحاديث تدل على فضله، وليس ذلك طعنا فيه، وإنما لأنه لم يجد رواية صحيحة في فضائل معاوية -رضي الله عنه-. قال شيخ

---

[١٠٤] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج.١٢، ص. ٥٧٣.

[١٠٥] الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ٥، ص. ٥٣٣.

[١٠٦] المصدر السابق.

[١٠٧] انظر: السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦٥.

الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "قد طلب منه أن يروي حديثا في فضل معاوية، فقال: ما يجيء من قلبي، وقد ضربوه على ذلك فلم يفعل".[١٠٨]

والخلاصة أن الحاكم -رحمه الله- كان على عقيدة أهل السنة، إلا فيه ميلا إلى علي -رضي الله عنه-، وهو ميل معتدل لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر أو عمر -رضي الله عنهما-. قال ابن تيمية -رحمه الله-: "لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي، وابن عبد البر -رحمهما الله- لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان -رضي الله عنه- أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن من قائله".[١٠٩] وقال ابن حجر -رحمه الله-: "التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه".[١١٠]

ب. مذهبه الفقهي

كان الإمام الحاكم -رحمه الله- شافعي المذهب، وقد تلقى الفقه الشافعي على عدد من أئمة المذهب، منهم أبو سهل الصعلوكي -رحمه الله-، قال ابن الجزري -رحمه الله-: "وسمع الأصم، وتفقه على أبي سهل الصعلوكي، وبرع في فنون الحديث، وأتقن الفقه

---

[١٠٨] ابن تيمية، "منهاج السنة النبوية"، ج. ٧، ص. ٣٧٣.

[١٠٩] المصدر السابق.

[١١٠] ابن حجر، أحمد بن علي، "تهذيب التهذيب" [بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٥ هـ].، ج. ١، ص. ٥٣.

للشافعي".[١١١] وقد عده في جماعة من المصنفين في طبقات الشافعية، كابن الصلاح،[١١٢] والسبكي،[١١٣] وابن كثير،[١١٤] وابن قاضي شهبه،[١١٥] -رحمهم الله- في جملة أئمة المذهب.

المبحث السادس: مؤلفاته

قضى الحاكم -رحمه الله- جل حياته في خدمة حديث رسول الله ﷺ، ما بين تعلمه وتعليمه، ورحلاته في طلبه، وتصنيفه ونشره. وقد بدأ التأليف في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة،[١١٦] وكان عمره ست عشرة سنة، فعقدت له مجالس الإملاء والسماع، وطاف البلاد في سبيل العلم، فزخر نتاجه العلمي، وكان غزير التصنيف. قال أبو حازم العبدوي -رحمه الله-: "سمعت الحاكم -رحمه الله- يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف، فوقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفا وخمسمائة جزء".[١١٧]

---

[١١١] ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، "غاية النهاية في طبقات القراء" [مكتبة ابن تيمية، ١٤٥١ هـ].، ج. ٢، ص. ١٨٥.

[١١٢] ابن الصلاح، "طبقات الفقهاء الشافعية"، ج. ١، ص. ١٩٩.

[١١٣] السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٥٨.

[١١٤] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "طبقات الشافعيين" [مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ].، ص. ٣٥٨.

[١١٥] ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد، "طبقات الشافعيين" [بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ].، ج. ١، ص. ١٩٣.

[١١٦] ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري"، ص. ٢٣١.

[١١٧] المصدر السابق، ص. ٢٢٨.

ومن أبرز مصنفاته ما يلي:

١. معرفة علوم الحديث.[١١٨]

٢. المستدرك على الصحيحين.[١١٩]

٣. المدخل إلى الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين.[١٢٠]

٤. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما.[١٢١]

٥. سؤالات مسعود بن علي السجزي.[١٢٢]

٦. المدخل إلى معرفة الإكليل.[١٢٣]

---

[١١٨] طبع الكتاب بتحقيق السيد معظم حسين، طباعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آبادي الدكن الهند، في مجلد واحد، الطبعة الأولى، عام ١٣٥٦ هـ.

[١١٩] طبع الكتاب بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، طباعة دار التأصيل بالقاهرة، في تسع مجلدات، عام ١٤٣٥ هـ.

[١٢٠] طبع الكتاب بتحقيق ربيع هادي عمير المدخلي، طباعة مؤسسة الرسالة ببيروت، في مجلد واحد، عام ١٤٠٤ هـ.

[١٢١] طبع الكتاب بتحقيق كمال يوسف الحوت، طباعة مؤسسة الكتب الثقافية دار الجنان ببيروت، في مجلد واحد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧ هـ.

[١٢٢] طبع الكتاب بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طباعة دار الغرب ببيروت، في مجلد واحد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨ هـ

[١٢٣] حقق أكثر من مرة، منها تحقيق الدكتور أحمد السلوم، طبع بدار ابن حزم ببيروت، عام ١٤٢٣ هـ.

٧. الأسماء والكنى.[١٢٤]

٨. تاريخ نيسابور.[١٢٥]

٩. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل.[١٢٦]

١٠. فضائل الشافعي.[١٢٧]

المبحث السابع: وفاته

توفي الإمام الحاكم -رحمه الله- بعد عمر طويل في طلب العلم وتعليمه ونشره، فعاش حياة الجد والاجتهاد، ذابا عن سنة نبيه ﷺ، حتى نال المنزلة العالية والمكانة المرموقة بين العلماء، وخلّف علما نافعا، فرحمه الله رحمة واسعة.

وقد توفي الإمام الحاكم -رحمه الله- بنيسابور يوم الثلاثاء، ثالث صفر سنة خمس وأربعمائة.[١٢٨] قال السبكي -رحمه الله-: "روى أبو موسى المديني أن الحاكم أبا عبد الله دخل الحمام واغتسل، وخرج، وقال: آه، وقبضت روحه، وهو متزر، لم يلبس قميصه بعد،

---

[١٢٤] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" [اسطنبول: طبع بعناية وكالة المعارف، ١٣٦٠ هـ].، ج. ١، ص. ٨٧.

[١٢٥] الذهبي، في المقدمة "سير أعلام النبلاء"، ص. ٥٤.

[١٢٦] طبع الكتاب بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طباعة مكتبة المعارف بالرياض، في مجلد واحد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤ هـ.

[١٢٧] ابن الصلاح، "طبقات الفقهاء الشافعية"، ج. ١، ص. ٦٠٠.

[١٢٨] ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ج.٤، ص. ٢٨١.

وذلك في ثالث صفر، سنة خمس وأربعمائة".[١٢٩] وقال الخليلي -رحمه الله-: "توفي سنة ثلاث وأربعمائة".[١٣٠] وقد رد السبكي -رحمه الله- هذه الرواية، فقال: "كذا صح وثبتت وفاته سنة خمس وأربعمائة، ووهم من قال سنة ثلاث وأربعمائة".[١٣١] ثم دفن بعد العصر، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري.[١٣٢]

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم -رحمه الله-

المبحث الأول: اسم الكتاب وصحة نسبته إلى المؤلف

تعد تسمية المصنف المصدر الأساس لاسم الكتاب، وقد نص الحاكم -رحمه الله- على تسميته بالمستدرك على الشيخين، فقد ورد في كتاب الفتن عند حكمه على حديث أنس -رضي الله عنه- قوله: "ذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا لا محتجا به في المستدرك على الشيخين".[١٣٣]

---

[١٢٩] السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦١.

[١٣٠] الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، ج. ٣، ص. ٨٥٢.

[١٣١] السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦١.

[١٣٢] المصدر السابق.

[١٣٣] الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ٩، ص. ١٢٩، رقم. ٨٥٦٩.

أما النسخ الخطية فقد اختلفت في تسميتها،[١٣٤] فجاء في بعضها: "المستدرك على الصحيحين"، و"المستدرك للصحيحين"، و"الجامع الصحيح المستدرك"، و"المستدرك الصحيح"، و"المستدرك"، و"المستدرك الجامع الصحيح". ونسب ابن طاهر -رحمه الله- إلى الحاكم -رحمه الله- أنه سماه المستدرك على الصحيحين، فقال: "الكتاب الذي صنفه الحاكم وسماه فيما زعم المستدرك على الصحيحين..."،[١٣٥] وأكثر العلماء على هذه التسمية، فقد أطلقها جماعة منهم: ابن عساكر،[١٣٦] وابن الصلاح،[١٣٧] والنووي،[١٣٨] وابن

---

[١٣٤] التمبكتي، عبد العزيز بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، رسالة الدكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٦ هـ، ص. ٣٤.

[١٣٥] الصفدي، خليل بن أيبك، "الوافي بالوفيات" [بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ].، ج. ٣، ص. ٢٦٠.

[١٣٦] ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري"، ص. ٢٢٨.

[١٣٧] ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، ص. ٢٠.

[١٣٨] النووي، يحيى بن شرف، "شرح النووي على مسلم" [بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ].، ج. ١، ص. ١٥٤.

خلكان،[١٣٩] وابن كثير،[١٤٠] والعراقي،[١٤١] وابن الملقن،[١٤٢] وابن حجر -رحمهم الله-.[١٤٣] كما عرف الكتاب بأسماء أخرى غير المستدرك، فسماه ابن تيمية،[١٤٤] وابن القيم،[١٤٥] وابن رجب،[١٤٦] وابن الملقن،[١٤٧] وابن حجر،[١٤٨] والسخاوي،[١٤٩] والكتاني[١٥٠] -رحمهم الله-: "صحيح الحاكم".

---

[١٣٩] ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ج.٤، ص. ٢٨٠.

[١٤٠] ابن كثير، إسماعيل بن كثير، "البداية والنهاية" [بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ].، ج. ١١، ص. ٤٠٩.

[١٤١] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، "طرح التثريب في شرح التقريب" [بيروت: الطبعة المصرية القديمة].، ج. ١، ص. ١٠٤.

[١٤٢] ابن الملقن، عمر بن علي، "البدر المنير" [الرياض: دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ].، ج. ١، ص. ٢٧٥.

[١٤٣] ابن حجر، أحمد بن علي، "المعجم المفهرس" [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ].، ص. ٤٦.

[١٤٤] انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ج. ١، ص. ١٧٠.

[١٤٥] انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، "الوابل الصيب" [القاهرة: دار الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩ م].، ص. ١٤٨.

[١٤٦] انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن شهاب، "جامع العلوم والحكم" [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤١٧ هـ].، ج. ١، ص. ٩٩.

[١٤٧] ابن الملقن، "البدر المنير"، ج. ٢، ص. ٦٦.

[١٤٨] انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، "التلخيص الحبير" [دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ].، ج. ٢، ص. ٨٦٣.

[١٤٩] انظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "المقاصد الحسنة" [بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ].، ص. ٩٦.

[١٥٠] انظر: الكتاني، "الرسالة المستطرفة"، ص. ٢٤.

والمراد بالمستدرك، مأخوذ من المصدر وهو الاستدراك، ومعناه في اللغة: اللحوق وإكمال النقص. قال الزّبيدي -رحمه الله-: "واستدرك ما فات، وتداركه بمعنى، واستدرك عليه قوله: أصلح خطأه، ومنه المستدرك للحاكم".[١٥١] وأما اصطلاحا عند أهل الحديث فهو جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين، ولم يخرجها في كتابه.[١٥٢]

وأما نسبة هذ الكتاب إلى الإمام الحاكم -رحمه الله- فقد ثبتت وصحت من خلال أمور عدة، منها:

١. تصريح المؤلف نفسه بذكر في كتابه.

٢. نص جماعة من أصحاب كتب التراجم على ذلك، كابن عبد الهدي[١٥٣] -رحمه الله- في طبقاته.

٣. عزو عدد من أهل العلم أحاديث المستدرك إلى الإمام الحاكم -رحمه الله- مع النقل عنه مباشرة.

---

[١٥١] الزبيدي، محمد مرتضى، "تاج العروس من جواهر القاموس" [١٣٨٥ هـ].، ج. ٢٧، ص. ١٣٧.

[١٥٢] أبو زهو، محمد محمد، "الحديث والمحدثون" [مصر: شركة مساهمة، ١٣٧٨ هـ].، ص. ٤٠٧.

[١٥٣] ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، "طبقات علماء الحديث" [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ].، ج. ٣، ص. ٢٤٠.

المبحث الثاني : موضوع الكتاب وسبب تأليفه

أورد الإمام الحاكم -رحمه الله- في كتابه المستدرك جملة من الأحاديث الجامعة لأنواع علوم الدين، فاشتمل على أحاديث الأحكام وغيرها مما رآه صحيحا على شرط الشيخين أو أحدهما، أو صحيحا في ذاته، ولم يخرجه أحدهما في صحيحيهما.[١٥٤] قال ابن الصلاح -رحمه الله-: "اعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما".[١٥٥]

وأما سبب تأليفه لهذا الكتاب فقد أوضحه الإمام الحاكم -رحمه الله- في مقدمة كتابه،[١٥٦] ويمكن تلخيصه في نقاط آتية:

١. أنه ظهر في عصره جماعة من المبتدعة يطعنون في رواة الآثار، ويدعون أن مجموع الأحاديث الصحيحة لا يتجاوز عشرة آلاف حديث، وهو تقريبا عدد أحاديث

---

[١٥٤] الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ١، ص. ٢٠٨.

[١٥٥] ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، ص. ٢١.

[١٥٦] الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ١، ص. ٢٠٧-٢٠٨.

الصحيحين، فجاء الرد عليهم بإثبات أن الصحيح لا يقتصر على ما رواه الشيخان فقط.

٢. أن جماعة من أعيان أهل العلم بنيسابور سألوه أن يجمع كتابا يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها.

المبحث الثالث: منهج المؤلف فيه

لم يصرح الحاكم -رحمه الله- بمنهجه في تصنيف كتابه المستدرك تصريحا مباشرا، غير أن بعض النسخ الخطية ورد فيها تسمية الكتاب بالجامع. والجامع كما عرفه الكتاني -رحمه الله- هو: "ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقاعد، والأحكام، والرقاق، وآداب الأكل والشرب، والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن، والمناقب، والمثالب، وغير ذلك".[١٥٧]

ومن خلال تتبع منهج الحاكم -رحمه الله- في المستدرك يمكن تلخيص أبرز معامله فيما يلي:

١. افتتح كتابه بمقدمة موجزة بين فيها سبب التأليف والشروط التي التزم بها.

---

[١٥٧] الكتاني، "الرسالة المستطرفة"، ص. ٤٢.

٢. رتب الكتاب على طريقة كتب الجوامع التي تجمع أبواب الشريعة المتنوعة، فبدأ بكتاب الإيمان[١٥٨] وختم بكتاب الأهوال.[١٥٩]

٣. أورد الأحاديث بأسانيدها إلى النبي ﷺ، وقد ينتقل أحيانا من سند إلى آخر، كما في الحديث رقم ١٥.[١٦٠]

٤. حكم على الأحاديث بألفاظ متعددة، مثل قوله "صحيح على شرطهما"، أو "صحيح على شرط البخاري"، أو "صحيح على شرط مسلم" إذا كان الحديث قد أخرجه أحدهما أو كلاهما، وقوله "صحيح الإسناد" إذا كان بعض رواته لم يخرج لهم.[١٦١] ومن أمثلة ذلك حديث ابن عبس -رضي الله عنه- رقم ٦٩٩[١٦٢] على شرطهما، وحديث عبد الله بن أبي أوفى -رضي الله عنه- رقم ٨٠٠[١٦٣] على شرط البخاري، وحديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- رقم ٧٠٦[١٦٤]

---

[١٥٨] الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ١، ص. ٢٠٩.

[١٥٩] المصدر السابق، ج. ٩، ص. ٣٨٩.

[١٦٠] المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٢٠.

[١٦١] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "الجواهر والدرر" [بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ].، ج. ٢، ص. ٨٩٥.

[١٦٢] الحاكم، محمد بن عبد الله، "المستدرك على الصحيحين" [القاهرة: دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ].، ج. ٢، ص. ١١.

[١٦٣] المصدر السابق، ص. ٦٤.

[١٦٤] المصدر السابق، ص. ١٥.

على شرط مسلم، وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه- رقم ٧٤٧[١٦٥] صحيح الإسناد.

٥. نص على طريقة تحمله للحديث، فكان يذكر الأحاديث التي أمليت عليه، كما في الحديث رقم ١٠٤٣ حيث قال: "أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موسى القاضي إملاء".[١٦٦]

٦. أشار أحيانا إلى البلدان والأماكن التي تحَمّل فيها الحديث، مثل مكة، وبغداد، ومرو، والري، وغيرها، كما في الحديث رقم ٦٩٠ حيث قال: "حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي بمصر".[١٦٧]

٧. يسكت عن بعض الأحاديث فلا يتعرض لها ببيان أو حكم، كما في الحديث رقم ٨٥٦.[١٦٨]

---

[١٦٥] المصدر السابق، ص. ٣٦.

[١٦٦] المصدر السابق، ص. ١٧٨.

[١٦٧] المصدر السابق، ص. ٧.

[١٦٨] المصدر السابق، ص. ٩١.

٨. قد يصحح الحديث مع التنبيه إلى علته أو إلى اختلاف على راويه، كما في الحديث رقم ١٥٥ حيث قال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجا للصعب بن زهير فإنه ثقة قليل الحديث".[١٦٩]

٩. يذكر المتابعات والشواهد لبعض الأحاديث، كما في الحديث رقم ١٠٨٦ حيث قال: "وقد تابع ابن جريج يزيد بن أبي حبيب على روايته عن عطاء".[١٧٠] وفي الحديث رقم ٩٨١ حيث قال: "وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم".[١٧١]

المبحث الرابع : أقوال العلماء فيه وعناية به

قد تقدم ذكر ثناء العلماء على الإمام الحاكم -رحمه الله- لما عرف به من سعة العلم، ودقة التصنيف، وعلو الكعب في علم الحديث، وقد نال كتابه المستدرك نصيبا وافرا من هذا الثناء، فأشاد به جمع من أهل العلم، وعدوه من المصادر المهمة في هذا الفن. ومن أقوالهم ما ذكره ابن الصلاح -رحمه الله- حيث قال: "إن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في

---

[١٦٩] المصدر السابق، ج. ١، ص. ٣٠٣.

[١٧٠] المصدر السابق، ص. ٢٠١.

[١٧١] المصدر السابق، ج. ٢، ص. ١٤٩.

بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير".[١٧٢] وقال ابن كثير -رحمه الله-: "في هذا الكتاب يعني المستدرك أنواع من الحديث كثيرة، فيه الصحيح المستدرك وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضا".[١٧٣]

ومع ذلك فقد تعرض الكتاب لنقد من بعض العلماء، ويحتمل أن سبب ذلك أن الحاكم -رحمه الله- كتب مسودة الكتاب ليقوم بتنقيحه، غير أن وفاته حالت دون إتمام المراجعة. وكان من أشد من انتقد المستدرك أبو سعد الماليني -رحمه الله-،[١٧٤] وابن دحية الكلبي -رحمه الله- حيث قال: "يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله، فإنه كثير الغلط، ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده، وقلده في ذلك".[١٧٥] وقد علق ابن الصلاح -رحمه الله- على كلام المالني -رحمه الله-، مبينا موقفه من تشدد بعض النقاد.[١٧٦]

---

[١٧٢] ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، ص. ٢٠.

[١٧٣] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "الباعث الحثيث إلى اختصار علوم االحديث" [بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية].، ص. ٢٩.

[١٧٤] ابن القيسراني، "المنثور من الحكايات والسؤالات"، ص. ٢٥.

[١٧٥] الزيلعي، عبد الله بن يوسف، "نصب الراية" [بيروت: مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ].، ج. ١، ص. ١١.

[١٧٦] ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، ص. ٢٢.

وعلى الرغم من هذه الملاحظات، فقد اعتنى العلماء بالكتاب قديما وحديثا، إذ يعد من المصادر الحديثية المهمة، فصنفوا حوله مؤلفات عديدة اختصارا له، وبيان لزوائده وأحوال رجاله، وتعقيبا على أحاديثه، وتخريجا لها، واستنباطا لمنهجه، وغير ذلك من الدراسات التي تدل على عناية بالغة من المحدثين به. ومن أبرز صور هذه العناية ما يلي:

١. اعتنى العلماء بروايته وسماعه،[١٧٧] ومن ذلك ما ورد في رواية البيهقي -رحمه الله- وهو من كبار أصحاب الحاكم -رحمه الله- ومن المكثرين عنه، حيث قال: "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ... كذا وجدته في المستدرك"،[١٧٨] وأحيانا روى عنه بالإجازة، فقال: "أنبأنيه شيخنا أبو عبد الله الحافظ في المستدرك فيما لم يقرأ عليه إجازة".[١٧٩]

---

[١٧٧] الزهراني، محمد بن مطر، "تدوين السنة النبوية" [الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٤٢ هـ].، ص. ١٦٧.

[١٧٨] البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الكبرى" [بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ].، ج. ٥، ص. ٤١٨.

[١٧٩] المصدر السابق: ج. ١٠، ص. ٢١.

٢. التلخيصات للكتاب، ومنها: "تلخيص المستدرك" للإمام الذهبي -رحمه الله-[١٨٠]، و"مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم" لابن الملقن -رحمه الله-.[١٨١]

٣. المستخرجات على الكتاب، ومنها: "المستخرج على المستدرك للحاكم" المعروف بكتاب "أمالي العراقي" للعراقي -رحمه الله-.[١٨٢]

٤. كتب في رجال المستدرك، ومنها: "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مغلطاي -رحمه الله-،[١٨٣] و"رجال الحاكم في المستدرك" لمقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله-،[١٨٤] و"الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" لأبي الطيب نايف بن المنصور -رحمه الله-.[١٨٥]

---

[١٨٠] طبع بطبعة دار المعارف الهند.

[١٨١] ابن الملقن، عمر بن علي، "مختصر تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم" [الرياض: دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ].

[١٨٢] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، "المستخرج على المستدرك للحاكم" [القاهرة: مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ].

[١٨٣] مغلطاي بن قليج، "إكمال تهذيب الكمال" [بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م].

[١٨٤] الوادعي، مقبل بن هادي، "رجال الحاكم في المستدرك" [مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ].

[١٨٥] أبو الطيب، نايف بن صلاح، "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" [الرياض: دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ].

٥. كتب في أطراف الكتاب، ومنها: "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" للحافظ ابن حجر -رحمه الله-.[١٨٦]

الفصل الثالث : تعريف موجز بشرط البخاري ومسلم -رحمهما الله- في صحيحيهما وبيان مفهوم قول الحاكم -رحمه الله- "صحيح على شرطهما أو أحدهما"

المبحث الأول: تعريف موجز بشرط البخاري ومسلم -رحمهما الله- في صحيحيهما

لم يصرح البخاري ومسلم -رحمهما الله- بشرط قبول الحديث الصحيح في كتابيهما تصريحا واضحا كما جزم بذلك أئمة المحدثين. قال ابن طاهر المقدسي -رحمه الله-: "اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم".[١٨٧] ثم ذكر -رحمه الله- معنى شرط الشيخين فقال: "فاعلم أن الشرط (البخاري ومسلم) أن يخرجا الحديث المتفق على ثقةِ نقَلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع".[١٨٨]

---

[١٨٦] ابن حجر، أحمد بن علي، "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" [مدينة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ].

[١٨٧] ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، "شروط الأئمة الستة" [بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ].، ص. ١٧.

[١٨٨] المصدر السابق، ص. ١٧-١٨.

المبحث الثاني: مفهوم قول الحاكم -رحمه الله- "صحيح على شرطهما أو أحدهما"

ذكر الحاكم -رحمه الله- في مقدمته أنه التزم في تخريج الأحاديث أن يخرج الصحيح منها بأسانيد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما.[١٨٩] وقد اختلف العلماء في تفسير قوله "بمثلها"، على قولين:

الأول: أن مراد الحاكم -رحمه الله- أن رواة حديثه هم أنفسهم رواة الشيخين في صحيحيهما، أي أنه أخرج أحاديث بالرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم -رحمهما الله-. قال ابن الصلاح -رحمه الله-: "قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده".[١٩٠] وقال النووي -رحمه الله-: "أن المراد بقولهم على شرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما".[١٩١]

الثاني: أن المقصود أن روة الحاكم -رحمه الله- هم أمثال رواة الشيخين في القوة والضبط ونحو ذلك، أي أنهم يماثلون الرواة الصحيحين من حيث الصفة والرتبة، لا من حيث الأعيان. قال العراقي -رحمه الله-: "بمثلها، أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وإنما يكون بمثلها إذا كانت بنفس رواتها".[١٩٢]

---

[١٨٩] الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ١، ص. ٢٠٨.

[١٩٠] ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، ص. ٢٢.

[١٩١] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، "شرح التبصرة والتذكرة ألفية" [بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ].، ج. ١، ص. ١٢٨.

[١٩٢] المصدر السابق، ج. ١، ص. ١٢٩.

والراجح في هذه المسألة هو القول الأول، وقد ذهب إليه أيضا ابن دقيق العيد والذهبي -رحمهما الله-.[١٩٣] وقال ابن حجر -رحمه الله-: "تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا -رحمهما الله-، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجه الشيخان أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد. ويوضح ذلك قوله في باب التوبة لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعا: (لا تنزع الرحمة إلا من شقي). قال الحاكم -رحمه الله-: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي ولو كان هو الهندي لحكمت بالحديث على شرط شيخين. فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما".[١٩٤]

وأما الشروط المعتبرة في الإسناد على شرط الشيخين فهي:

١. أن يحتج البخاري ومسلم -رحمهما الله- برجاله في الصحيحين، أي أن يرويا لهم في الأصول، لا في المتابعات ولا الشواهد.[١٩٥]

---

[١٩٣] المصدر السابق، ج. ١، ص. ١٢٨.

[١٩٤] ابن حجر، أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح" [مدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ].، ج. ١، ص. ٣٢٠.

[١٩٥] المصدر السابق، ص. ٣١٧.

٢. أن يكون الاحتجاج بهما على صورة الاجتماع، لا على صورة الانفراد. كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد لا على الاجتماع.[١٩٦]

٣. لا يعد الإسناد على شرط الشيخين إذا كان بعض رجاله قد احتج أحدهما دون الآخر. ومثال ذلك رواية سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس، حيث احتج البخاري -رحمه الله- بعكرمة، واحتج مسلم -رحمه الله- بسماك. فلا يصح أن يقال: إن هذا الإسناد على شرط الشيخين.[١٩٧]

---

[١٩٦] المصدر السابق، ص. ٣١٤-٣١٥.

[١٩٧] المصدر السابق، ص. ٣١٥.